

إنهاء عقد لاعب كرة القدم المحترف بالإرادة المنفردة (دراسة في لوائح الإتحاد الدولي لكرة القدم و اللوائح و التشريعات العربية و الأوروبية)

بومدين بن حليلة¹ و د. ويس فتحي²*

¹طالب دكتوراه – قانون خاص
عضو في مخبر البحث في تشريعات حماية النظام البيئي
كلية الحقوق و العلوم السياسية
جامعة ابن خلدون – تيارت (الجزائر)
ahmedhib1980@gmail.com

²أستاذ محاضر
عضو في مخبر البحث في تشريعات حماية النظام البيئي
كلية الحقوق و العلوم السياسية
جامعة ابن خلدون – تيارت (الجزائر)
*ouis.fethi@hotmail.com

ملخص

بسبب تعارض و تضارب المصالح بين النوادي و اللاعبين ، كثرت حالات إنهاء عقود اللاعبين المحترفين بالإرادة المنفردة قبل انتهاء مدتها، إما لأسباب مشروعة و إما لأسباب و مبررات غير مشروعة ، الأمر الذي استدعى تدخل القانون من خلال اللوائح و التشريعات المحلية التي تصدرها الدول في بداية كل موسم رياضي، و تكيفها مع لوائح الإتحاد الدولي لكرة القدم . من هذا المنطلق تستمد هذه الدراسة أهميتها من كونها تعالج الحالات التي قد يتم فيها إنهاء عقود الإحتراف بالإرادة المنفردة و قبل انتهاء مدتها ، و ما يترتب عليها من آثار رياضية و مالية و كيفية حل المنازعات التي تثور بشأنها و الإطار القانوني الذي يحكمها في مختلف الدول و على المستوى القاري و العالمي ، خاصة أن مثل هذا الموضوع قلما يتناوله الباحثون المتخصصون في القانون على الرغم مما يثيره من إشكالات قانونية تستوجب البحث المتخصص .

و قد اتبعنا في سبيل ذلك منهجا وصفيا من أجل حصر كل جوانب الدراسة و طرحها في مختلف البلدان التي شملتها الدراسة ، كما اعتمدنا من جهة أخرى على المنهج المقارن من خلال مقارنة أحكام مختلف اللوائح و التشريعات المحلية و الدولية التي لها علاقة بالموضوع.

وخلصنا في نهاية هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها أن لوائح الاحتراف تُجيز للاعب المحترف إنهاء العقد بآرادته المنفردة إذا استند إلى سبب مشروع، دون أي تبعات مالية أو عقوبات رياضية و أنه بالمقابل يجوز للنادي بآرادته المنفردة أن ينهي عقد اللاعب المحترف في حالة ارتكاب هذا الأخير خطأ جسيماً، على أنه يمنع في كل الأحوال إنهاء العقد من طرف واحد خلال فترة الموسم. أما إذا جاء إنهاء العقد من أحد الطرفين دون سبب مشروع، فإن أغلب لوائح الاحتراف تلزم الطرف الذي أنهى العقد بتعويض الطرف الآخر.

كما توصلنا أيضاً إلى أنه يجوز للاتحاد الرياضي لكرة القدم المحلي إنهاء عقد اللاعب المحترف بما يتمتع به من سلطات تنظيمية ورقابية. و من خلال ذلك ختمنا هذه الدراسة بجملة من التوصيات من بينها الدعوة إلى صياغة نماذج عقود موحدة تتضمن الالتزامات المتبادلة والعقوبات الناجمة عن الإخلال بها، و حث اللاعبين المحترفين و النوادي الرياضية على احترام الإجراءات القانونية المعمول بها في حالة إنهاء العقد من طرف واحد، و دعوة اللاعبين المحترفين و النوادي الرياضية إلى الاستعانة بمستشارين قانونيين مختصين بشكل دائم و دعوة الاتحادات الرياضية لكرة القدم إلى تنظيم دورات تكوينية لفائدة مسيري النوادي الرياضية المحترفة والمدربين واللاعبين المحترفين، لشرح القوانين الرياضية التي تنظم الاحتراف تفادياً للنزاعات و ضماناً لاستقرار النوادي و الدوريات و مصالح اللاعبين المحترفين.

الكلمات المفتاحية: لاعب كرة القدم المحترم، الإرادة المنفردة، لوائح الإتحاد الدولي لكرة القدم، السبب المشروع، التعويض، الخطأ الجسيم، العقوبات الرياضية.

Abstract

In view of the conflict of interest between professional players and clubs, many cases of unilateral terminations of the contract of professional footballers are registered, due to or without legal reason. This has prompted the intervention of the law through local regulations and legislation enacted by most states at the beginning of each season and adapted to the regulations imposed by the international football federation. Based on above, this study finds its importance on the fact that it deals with and limits cases that may lead to the termination of professional contract unilaterally before its expiry and what results in terms of sportive and financial consequences as well as how to resolve disputes arising upon it and the legal framework governing them in various countries and on the continental and global levels.

Moreover, this subject remains very rarely addressed by legal researchers, despite its importance which requires a lot of attention. In order to achieve the objectives of this study,

descriptive method was used to describe and judge the different regulations adopted by certain countries subject to the so-called study, nevertheless the comparative method is present, and this because of the nature of the subject and the legal mechanisms conceived by the different legislations' in a sometimes divergent way . Finally, this study is crowned by important results and recommendations.

Indeed, professional footballers are granted the right to terminate their contract unilaterally on legal grounds. Similarly to the clubs the same right is granted to them in case of serious misconduct of the footballer. However, it is the party that has terminated the contract without legal grounds to have the responsibility to compensate the other party. Finally, this study allowed us to offer certain recommendations such as the proposal to draft standard contracts, and to call for the contribution of specialized legal consultants during the handing over and putting at the end this type of contract, and this to avoid any unforeseen situation that could destabilize the clubs and bring prejudice to the players.

Keywords: Professional Player, Serious Misconduct, International Football Federation, Legal Grounds, Unilaterally Termination, Local Regulations, Football Clubs.

خطة البحث

مقدمة

1. إنهاء العقد بالإرادة المنفردة من جانب اللاعب المحترف
- 1-1 إنهاء عقد اللاعب المحترف بالإرادة المنفردة من جانب اللاعب بسبب مشروع
- 1-1-1 الأساس القانوني لإنهاء العقد بالإرادة المنفردة للاعب المحترف بسبب مشروع
- 2-1-1 مفهوم السبب المشروع كمبرر لإنهاء العقد بالإرادة المنفردة للاعب المحترف
- 3-1-1 إجراءات إنهاء العقد بالإرادة المنفردة للاعب المحترف
- 2-1 إنهاء العقد بالإرادة المنفردة للاعب المحترف دون سبب مشروع
- 1-2-1 إلزام اللاعب بدفع تعويض للنادي
- 2-2-1 فرض عقوبات رياضية أو تأديبية على اللاعب
- 3-2-1 حالة تحريض اللاعب على الإخلال بالعقد الذي يربطه بناديه

2. إنهاء العقد بالإرادة المنفردة من جانب النادي أو الاتحاد الرياضي
 - 2-1 إنهاء العقد بالإرادة المنفردة من جانب النادي
 - 2-1-1 إنهاء العقد بالإرادة المنفردة من جانب النادي بسبب مشروع
 - 2-1-1-1 مفهوم الخطأ الجسيم
 - 2-1-1-2 إجراءات إنهاء العقد من جانب النادي
 - 2-1-2 إنهاء العقد من جانب النادي دون سبب مشروع
 - 2-1-1-2 إلزام النادي بدفع تعويض للاعب المحترف
 - 2-2-1-2 توقيع عقوبات على النادي
 - 2-2 إنهاء العقد بالإرادة المنفردة للاتحاد الرياضي
 - 2-2-1 الأساس القانوني لحق الاتحاد الرياضي في إنهاء العقد
 - 2-2-2 حالات إنهاء العقد بالإرادة المنفردة للاتحاد الرياضي
- خاتمة
التوصيات و الاقتراحات

مقدمة

تحتل رياضة كرة القدم اليوم مكانة هاماً بين الرياضات في الوسط الإجتماعي من خلال إقبال الشباب من مختلف الأعمار على ممارسة هذه اللعبة و شغف كل فئات المجتمع تقريباً بمشاهدة و متابعة مباريات كرة القدم في مختلف الدوريات المحلية و التظاهرات الدولية. لذلك تولي الدول والحكومات أهمية بالغة لهذه الرياضة وتعكف على وضع الأطر القانونية التي تنظمها و إنجاز الهياكل والمنشآت الرياضية التي تحتضن تظاهراتها و تكوين الإطار البشري الذي يسيروها.

خلال مراحل تطور هذه الرياضة انتقلت من مجرد لعبة مسلية لتصبح رياضة احترافية، فمع ظهور الاحتراف الرياضي في مجال كرة القدم في إنجلترا في أواخر القرن التاسع عشر وانتشاره في أوروبا و سائر دول العالم بعد ذلك باتت رياضة كرة القدم مهنة و حرفة منظمة بقوانين ولوائح الاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا) ولوائح وتنظيمات الاتحادات الرياضية القارية والمحلية، وأصبح اللاعب المحترف يمارس رياضة كرة القدم بصورة مستمرة ومنتظمة باعتبارها مهنته الرئيسية كما تنص عليه المادة 500 من ميثاق كرة القدم الفرنسي لموسم 2018/2019 .

إن لاعب كرة القدم المحترف هو اللاعب الذي لديه مهارة في لعبة كرة القدم والذي يمارس هذه اللعبة بصفة مستمرة ومنتظمة بقصد الحصول على عائد مالي يشكل مصدر رزقه الرئيسي، وذلك بموجب عقد يبرمه مع أحد الأندية المحترفة لكرة القدم، و هذا ما يفهم من نص المادة 2/2 من لائحة الاتحاد الدولي لكرة القدم التي جاء فيها أن "المحترف هو اللاعب الذي يربطه عقد مكتوب مع النادي الرياضي الذي يدفع له على نشاطه الكروي أكثر من المصروفات الفعلية التي تكبدها" .

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة بشكل خاص، في أنها تأتي في ضل تزايد و انتشار حالات إنهاء عقود اللاعبين المحترفين في كرة القدم بالإرادة المنفردة لأحد طرفي العقد قبل انتهاء مدته و ما نشأ عن ذلك من النزاعات في مختلف الدورات المحلية ، خاصة أن تلك النزاعات لم تعد محصورة بين طرفي العقد فحسب و إنما امتد أثرها إلى أطراف أخرى خارجة عن العقد مثل النوادي المستقبلية للاعبين بعد إنهاء العقود و التي صار ينظر إليها أحيانا كمحرّض على إنهاء العقد و تلزم نتيجة لذلك بتبعات مالية و رياضية ، فضلا عما ينجم عن ذلك من تعويضات للطرف المتضرر و عقوبات على الطرف المخالف للوائح و التنظيم المعمول به . من هذا المنطلق فإن الدراسة تقدم عرضا لحالات إنهاء العقود و مبرراتها و شروطها و آثارها على أطرافها الأصليين و على كل المتدخلين الآخرين .

و ما دفعنا أكثر للبحث في الموضوع هو ندرة الدراسات الوطنية المتخصصة و شح البحوث في هذا المجال و التعارض التشريعي و التنظيمي الذي يميز الإطار القانوني للعبة كرة القدم عموما و موضوع إنهاء عقد الإحتراف بإرادة منفردة بشكل خاص، إذ لا ينحصر التعارض بين القواعد العامة المنظمة لعقود العمل و تلك الخاصة بعقد عمل اللاعب المحترف ، إنما يظهر التعارض حتى بين أحكام تنظيم عقود الإحتراف في القواعد الخاصة ذاتها ، لا سيما لوائح الإتحاد الدولي و اللوائح المحلية و القارية في مجال كرة القدم.

أهداف الدراسة

تتضمن أهمية الدراسة في تقديم بحث وصفي و تحليلي مقارنة لحالات إنهاء عقد اللاعب المحترف لكرة القدم بالإرادة المنفردة و بيان الأسباب و المبررات التي يمكن الإستناد عليها في كل حالة و الشروط و الإجراءات الواجب مراعاتها و ما يترتب عن كل إنهاء بالإرادة المنفردة من آثار ، و ذلك من خلال دراسة و مقارنة اللوائح الدولية و القارية المنظمة للعبة لا سيما لوائح الإتحاد الدولي لكرة القدم من جهة و اللوائح و التشريعات الداخلية لبعض الدول الغربية و العربية .

إشكالية الدراسة

إن الغالب في رياضة كرة القدم أن يكون العقد الذي يجمع اللاعب بناديه عقدا محدد المدة فينتهي بانتهاء مدته بشكل طبيعي، غير أنه قد تطرأ أسباب عارضة أثناء سريان العقد تضطر أحد الطرفين إلى إنهائه قبل تمام مدته ، و هنا يثور الإشكال المتمثل في صعوبة حصر الحالات التي يجوز فيها إنهاء العقد بالإرادة المنفردة لأحد الطرفين، و هل تلك الحالات تقتضي كلها توفر سبب مشروع أم أنه يجوز ذلك حتى في غياب السبب المشروع، و ما هي الآثار الرياضية و المالية المترتبة على كل حالة من حالات الإنهاء .

منهج الدراسة

للإجابة على الإشكالية المطروحة اتبعنا منهجا وصفيا لعرض و فهم النصوص القانونية و اللوائح ذات الصلة، مع الاستعانة بالمنهج التحليلي الذي تقتضيه ضرورة تحليل النصوص و اللوائح و نقدها إذ كان ثمة مجال لذلك ، على أن المنهج المقارن سيكون حاضرا أيضا في أجزاء و مكونات هذه الدراسة كون الموضوع وثيق الصلة بمنظومات قانونية متباينة و أحيانا متعارضة، بعضها ذات طابع دولي و أخرى محلية و قارية ، على أن نقسم البحث إلى جزئين اثنين ، إذ نتناول في الجزء الأول منه حالات إنهاء العقد بالإرادة المنفردة من جانب اللاعب المحترف، فيما نخصص الجزء الثاني لحالات إنهاء العقد من جانب النادي أو الاتحاد الرياضي.

1. إنهاء العقد بالإرادة المنفردة من جانب اللاعب المحترف

يراد بإنهاء العقد بالإرادة المنفردة (La résiliation unilatérale) وضع حد للعلاقة التعاقدية من جانب واحد، و لا يكون ذلك متاحا إلا في العقود التي تسمح طبيعتها بذلك، شرط مراعاة حقوق الطرف الآخر في العقد. و الأصل عدم جواز إنهاء العقد بإرادة أحد الطرفين، ذلك أن العقد لا يجوز نقضه ولا تعديله إلا بإرادة المتعاقدين معاً وفق قاعدة العقد سريعة المتعاقدين . غير أن التشريعات تجيز ذلك استثناء في بعض العقود على ألا يكون استعمال هذا الحق تعسفيا و أن تحترم فيه مجموعة من الشروط و الإجراءات و المواعيد. و هو في كل الأحوال لا ينتج أثره القانوني إلا بالنسبة للمستقبل (بلحاج، 2015 ، ص 504) .

و في مجال رياضة كرة القدم ، فإن الأصل في عقد لاعب كرة القدم المحترف أنه عقد محددة المدة بحيث أن طبيعة النشاط الذي يمارسه اللاعب و ارتباطه بعنصر السن و اللياقة و الإستعداد البدني تقتضي أن تكون له مدة محددة سلفا باتفاق الطرفين في العقد المبرم بينهما وفقا لنموذج مكتوب (Khady, 2007, p.6) كونه عقدا شكليا بطبيعته (المصاروة، 2007، ص 121) ، فلا ينتهي إلا بانتهاء تلك المدة (Carole , 1998, p.8)، ذلك أن العقد المحدد المدة يتعارض بطبيعته مع إنهائه قبل مدته، فكل من يتعاقد بإرادته لمدة محددة لا يجوز له إنهاء العقد بإرادته المنفردة لوجود استحالة قانونية لذلك الإنهاء. و لذلك فإن استقرار العلاقة التعاقدية يكون أكثر في العقود المحددة المدة منه في العقود غير محددة المدة (Khady, 2007, p.20).

هذا و قد أقرت لوائح الاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا) مبدأ احترام العقد (المادة 13 من لائحة الاتحاد الدولي لكرة القدم) ، و ذلك حفاظا على الاستقرار التعاقدية بين اللاعبين المحترفين و الأندية. غير أنه قد تطرأ أسباب عارضة أثناء سريان العقد تبرر لأحد طرفيه إنهاءه قبل انقضاء مدته، كما في حالة إنهاء العقد بالإرادة المنفردة للاعب المحترف و هو اللاعب الذي يتخذ من لعبة كرة القدم مهنته الأساسية (المادة الأولى الفقرة الثالثة من لائحة الإحتراف الفرنسية و المادة 500 من ميثاق كرة القدم الفرنسي لموسم 2018/2019). و في هذه الحالة قد يستند اللاعب المحترف على سبب مشروع كما قد يعتمد إلى وضع حد للعلاقة التعاقدية دون سبب مشروع، على أن كل حالة تنفرد بشروط و آثار تميزها عن الحالة الثانية. و عليه نتناول تباعا إنهاء عقد اللاعب المحترف بالإرادة المنفردة للاعب بسبب مشروع ثم نعرض لإنهاء العقد دون سبب مشروع .

1.1 إنهاء عقد اللاعب المحترف بالإرادة المنفردة للاعب بسبب مشروع

من بين المبادئ المأخوذة من القواعد العامة و التي أقرتها لوائح الاتحاد الدولي لكرة القدم، مبدأ جواز إنهاء العقد قبل انتهاء مدته بإرادة أحد الطرفين دون تبعات، إذا كان ذلك مؤسسا على سبب مشروع من بين الأسباب التي تقبل بها تلك اللوائح (Gaylor, 2010, n°.128) ، على أن تراعى في هذه الحالة مجموعة من الإجراءات الشكلية .
و عليه نتناول هنا الأساس القانوني لإنهاء عقد اللاعب المحترف في كرة القدم بالإرادة المنفردة للاعب بسبب مشروع ثم نعرض لمفهوم السبب المشروع و أمثلة عنه، لنخلص في الأخير إلى بيان الإجراءات الواجبة الإتباع في إنهاء اللاعب للعقد لسبب مشروع .

1.1.1 الأساس القانوني لإنهاء العقد بالإرادة المنفردة للاعب المحترف بسبب مشروع

تفرض لوائح الاحتراف على كل من اللاعب والنادي أن يحترما العقد المبرم بينهما، بحيث لا يفاجئ أحدهما الآخر بإنهاءه من جانب واحد قبل انتهاء مدته، وذلك حفاظا على استقرار العقود القائمة بين الأندية واللاعبين المحترفين، بما يحقق في النهاية استقرار النشاط الرياضي ككل. غير أن تلك اللوائح أجازت لكل من اللاعب والنادي أن ينهي العقد بالإرادة المنفردة متى استند في ذلك إلى سبب مشروع، لكنها قيدت ذلك بمجموعة من الشروط الدقيقة (Khady, 2007, p.33)، حيث تنص المادة 14 من لائحة الاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا) على أنه يمكن إنهاء العقد من قبل أي من الطرفين دون أية تبعات كدفع تعويض أو فرض جزاءات رياضية في حالة وجود سبب مشروع (عبد الاله، 2008، ص 161) .
و على هذا فإن إنهاء عقد اللاعب المحترف بالإرادة المنفردة ما هو إلا صورة من صور فسخ العقد من جانب واحد. و إذا كان الأصل وفقاً للقواعد العامة أن يكون فسخ العقد بحكم قضائي بناء على طلب أحد المتعاقدين بعد إعداره الطرف الآخر في حال الإخلال بالتزام يفرضه العقد، إلا أنه يجوز في عقد لاعب كرة القدم المحترف أن يقوم أحد الطرفين بفسخه بإرادته المنفردة إذا ما وقع من الطرف الآخر ما يبرر ذلك (تومي، 2007 ، ص125) ، و إذا رأى هذا الأخير أن الفسخ لم يكن له ما يبرره فله أن يلجأ إلى القضاء لطلب التعويض، فحينئذ تكون رقابة القضاء لاحقة للفسخ وليست سابقة له على خلاف ما تقضي به القواعد العامة (عبد الودود، 1989، ص 239) .

لكن خلافاً لذلك جاء ميثاق كرة القدم الفرنسي لموسم 2019/2018 بإجراءات مختلفة شينا ما، بحيث أن الطرف المتضرر من عدم تنفيذ الإلتزام يكون مخيراً بين المطالبة بالإلزام الطرف الثاني بالتنفيذ و بين أن يطلب فسخ العقد و التعويض، أي أن إنهاء العقد بالإرادة المنفردة لا يكون تلقائياً. و يتم الفصل في الطلب أمام اللجنة القانونية للإتحاد الفرنسي التي تسعى للصلح بين الطرفين أولاً، و إذا تعذر ذلك تصدر قرارها الذي يقبل الطعن أمام اللجنة الوطنية للطعن، و كل ذلك دون المساس بحق الأطراف في اللجوء إلى القضاء في أي وقت (المادة 265 من ميثاق كرة القدم الفرنسي لموسم 2019/2018).

و لما كان عقد لاعب كرة القدم المحترف من العقود الزمنية أو المستمرة (المصاروة، و الرفاعي، 2007 ، ص 121) ، فإن إنهاءه أو فسخه بالإرادة المنفردة لا يكون له أثر رجعي، إذ يقتصر أثره على إنهاء العقد و تعطيل آثاره مستقبلاً فقط ،

أما ما ترتب عليه قبل ذلك من آثار فيظل قائما و ملزما لطرفيه، مثلما هو الحال في إنهاء العقد باتفاق الطرفين(عبد اللاه، 2008، ص 162).

تنص المادة 119 من القانون المدني الجزائري على أنه " في العقود الملزمة للجانبين، إذا لم يوف أحد المتعاقدين بالتزامه جاز للمتعاقد بعد إعداره المدين أن يطالب بتنفيذ العقد أو فسخه، مع التعويض في الحالتين إذا اقتضى الحال ذلك ". يظهر من النص أن الفسخ هو جزاء يترتب على امتناع أحد المتعاقدين عن تنفيذ ما التزم به، وهو أيضاً حق المتعاقد في حل الرابطة العقدية إذا لم يوف المتعاقد الآخر بالتزام من التزاماته (فيلاي، 2013 ، ص 457) . و من تطبيقات النص المتقدم في مجال عقود كرة القدم الإحترافية أجازت المادة 21 فقرة 2 من تنظيم بطولات كرة القدم الإحترافية الصادرة عن الاتحاد الجزائري لكرة القدم لموسم 2019/2018 لطرفي العقد إنهاء العقد دون تعويض مالي أو عقوبة رياضية في حالة وجود سبب عادل (المادة 2/21 من تنظيم بطولات كرة القدم الإحترافية الصادر عن الإتحاد الجزائري لكرة القدم موسم 2019/2018) .

و على مثل ذلك تنص المادة 41 من لائحة الاحتراف وأوضاع اللاعبين وانتقالاتهم الصادرة عن الاتحاد السعودي لكرة القدم المملكة إذ تعتبر المملكة العربية السعودية أول دولة عربية تصدر بها لائحة لتنظيم كرة القدم المحترفة و ذلك في 01 يوليو 1992 حيث اعتبرها البعض من أفضل لوائح تنظيم اللعبة في العالم العربي (تومي، 2007، ص 57) ، إذ جاء فيها " يمكن لأي من الطرفين إنهاء العقد بدون تبعات من أي نوع إذا كان هناك سبب مشروع ". وهو نفس ما أشارت إليه المادة 14 من لائحة أوضاع وانتقالات اللاعبين للاتحاد الدولي لكرة القدم(فيفا) التي سبق ذكرها(المادة 41 من لائحة الاحتراف و أوضاع اللاعبين وانتقالاتهم الصادرة عن الاتحاد السعودي لكرة القدم بتاريخ 2018/04/24).

2.1.1 مفهوم السبب المشروع كمبرر لإنهاء العقد بالإرادة المنفردة للاعب المحترف

يمكن للاعب المحترف إنهاء عقد الاحتراف الذي يربطه بناديه بإرادته المنفردة إذا ما توافر سبب مشروع يبرر ذلك، على ألا يكون ذلك أثناء الموسم الرياضي لما يمكن أن يسببه من أضرار للنادي(المادة 16 من لائحة أوضاع وانتقالات اللاعبين الصادرة عن الاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا) لسنة 2019) . إلا أن التساؤل يثور حول مفهوم السبب المشروع أو المبرر الذي يجيز للاعب المحترف إنهاء عقده بالإرادة المنفردة. و في مسعى حصر صور السبب المشروع جاءت المادة 13 من لائحة الاحتراف الفرنسية بقائمة مفصلة و حصرية لما يعتبر سببا أو مبررا مشروعاً يمكن أن يستند عليه اللاعب المحترف في إنهاء العقد بإرادته المنفردة دون حاجة إلى صدور حكم قضائي، حيث حصرت الأسباب فيما يلي :

أ- عدم وفاء النادي بالمستحقات المالية الواجبة تجاه اللاعب .

ب- نزول النادي إلى قسم أدنى .

ج - حالة توقيع الاتحاد الرياضي لكرة القدم جزاءات على النادي كإيقافه مثلاً (الشاعر، 2016، ص، ص 388-389) .

و يظهر من هذا النص أن أهم الأسباب المشروعة التي تبرر للاعب إنهاء العقد بإرادته المنفردة إمتناع النادي عن دفع الأجر له، فذلك يعد خطأ جسيماً يرتكبه النادي باعتبار الأجر يشكل الالتزام الرئيس للنادي تجاه اللاعب المحترف، مما ينشئ للاعب الحق في إنهاء عقده من جانب واحد. وهذا ما نصت عليه صراحة المادة 2/265 من ميثاق احتراف كرة القدم الفرنسي لموسم 2019/2018 والبند 2/1/11 من نموذج عقد لاعب كرة القدم المحترف في إنجلترا (عبد اللاه، 2008، ص 161) .

و فضلا عما أوردته القوانين الفرنسية، جاء في المادة 14 مكرر فقرة أولى من لائحة أوضاع اللاعبين و انتقالاتهم للإتحاد الدولي لكرة القدم أنه "في حالة فشل النادي في دفع راتب شهرين للاعب في تاريخ استحقاقهم، فيعتبر ذلك سببا مشروعاً كافياً يمنح اللاعب الحق في إنهاء العقد بإرادته المنفردة ، وذلك متى أخطر النادي كتابياً بتأخره في دفع رواتبه ومنحه مهلة خمسة عشر يوماً لسدادها".

و يعتبر من قبيل الراتب فضلا عن الأجر كل المستحقات المالية الأخرى كمقدم العقد و المكافآت و غيرها حسب ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة 14 مكرر سالف الذكر ، و ثم فإن كل تأخير في دفعها يعتبر كالتأخر في دفع الرواتب الشهرية ، إذ تكفي مدة شهرين من التأخير لانتهاء العقد من جانب اللاعب متى أخطر النادي كتابياً بتأخره في سدادها، ومنحه مهلة 15 يوماً للسداد. على أن الفقرة الثالثة من المادة 14 مكرر علق تطبيق الأحكام المنصوص عليها في الفقرتين السابقتين من المادة 14 مكرر على شرط عدم وجود اتفاق بين الطرفين يسمح بتأخير رواتب اللاعب ومستحقاته مما يجيزه التشريع المحلي (المادة 14 مكرر من لائحة أوضاع وانتقالات اللاعبين للإتحاد الدولي لكرة القدم) (للفيفا) لسنة 2019) .

و في دولة قطر تنص المادة 26 من لائحة أوضاع وانتقالات اللاعبين القطرية لسنة 2019 في فقرتها الثانية على أنه إذا لم يلتزم النادي بسداد مستحقات اللاعب التي تعادل شهرين من الراتب الشهري من تاريخ الاستحقاق، فإنه يجوز للاعب أن ينهي عقده بسبب مشروع، على أن يخطر النادي كتابة ويطالبه بالسداد خلال مدة لا تقل عن عشرة أيام. و تضيف أنه في حالة إمتناع النادي عن السداد في المدة المحددة يقوم اللاعب بإخطار النادي كتابة بضرورة تسوية مستحقاته خلال مدة لا تقل عن خمسة أيام، و في حالة عدم قيام النادي بالسداد خلال هذه المدة يعتبر عقد العمل منتهي بسبب مشروع (المادة 26 من لائحة أوضاع وانتقالات اللاعبين، الصادرة عن الإتحاد القطري لكرة القدم للموسم الرياضي 2020/2019) .

من جهة أخرى فإن الفقرة الثانية من المادة 14 من لائحة أوضاع اللاعبين و انتقالاتهم للإتحاد الدولي لكرة القدم ذكرت سببا آخر و اعتبرته سببا مشروعاً يبرر إنهاء العقد بإرادة المنفردة، و يتعلق الأمر بكل سلوك مسيء من أحد الأطراف لإجبار الطرف الآخر (اللاعب أو النادي) على إنهاء العقد أو تغييره (المادة 2/14 من لائحة أوضاع وانتقالات اللاعبين للإتحاد الدولي لكرة القدم) (للفيفا) لسنة 2019) .

فضلا عن ذلك يرى البعض أنه يجوز للاعب المحترف إنهاء العقد بإرادة المنفردة ودون حاجة إلى حكم قضائي في كل الحالات التي يثبت فيها إمتناع النادي عن تنفيذ التزام من الإلتزامات التعاقدية، كتخلف النادي عن دفع الامتيازات المالية أو عن تأمين اللاعب من الإصابة داخل الملعب أو من العجز أو عن الوفاة أو غير ذلك من صور التأمين (الحفني، 2007، ص 152).

و من الأسباب المشروعة لإنهاء عقد لاعب كرة القدم المحترف أيضاً، ما نصت عليه المادة 15 من لائحة أوضاع وانتقالات اللاعبين للاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا)، حيث أجازت للاعب المحترف المعترف به قانونياً والذي أُشرك في أقل من 10 % من المباريات الرسمية لناديه خلال الموسم، إنهاء عقده قبل المدة المحددة وذلك لوجود سبب رياضي مشروع على أن تراعى ظروف اللاعب عند تقدير مشروعية السبب الرياضي من طرف الجهات المختصة بالاتحاد الرياضي المعني. أما إثبات وجود السبب الرياضي المشروع فيقع عبؤه على اللاعب، و بإثباته له يتمتع على النادي أو على الإتحاد الرياضي توقيع عقوبات رياضية عليه إذا أنهى العقد بإرادته المنفردة. غير أنه يجوز للنادي أن يطالب اللاعب بالتعويض عما لحقه من ضرر جراء إنهاء العقد بإرادته المنفردة. و ينبغي على اللاعب الذي يرغب في إنهاء عقده على هذا الأساس أن يقوم بذلك خلال الخمسة عشر يوماً التي تلي المباراة الرسمية الأخيرة للنادي بالموسم (المادة 15 من لائحة أوضاع اللاعبين وانتقالاتهم، الصادرة عن اللجنة التنفيذية بالاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا) لسنة 2019).

3.1.1 إجراءات إنهاء العقد بالإرادة المنفردة للاعب المحترف

في جميع الأحوال ومهما كان سبب إنهاء العقد، فإنه ينبغي للاعب المحترف أن يوجه للنادي إنذاراً مكتوباً قبل إنهاء العقد بفترة معقولة، يُخطره فيه بعزمه على إنهاء عقده وبأسباب التي دفعته إلى ذلك. وبالنظر إلى خصوصية هذا العقد والطبيعة المميزة للنشاط الرياضي، فإن سلطة تقدير مدى مشروعية السبب الذي استند إليه اللاعب لإنهاء العقد تعود للاتحاد الرياضي وليس القضاء. و يمارس الإتحاد الرياضي سلطته تلك من خلال لجانه المختصة بمثل هذه المنازعات، حيث تعد هذه اللجان الأقدر على فحص و تقدير معطيات النشاط الرياضي وما يحيط به من ظروف خاصة، ومن ثم تكون لها القدرة على وضع الحلول المناسبة التي تكفل استقرار النشاط الرياضي وحماية عقود اللاعبين (الشاعر، 2016، ص 391).

و حسب المادة 16 من لائحة أوضاع و انتقالات اللاعبين للاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا)، فإنه يُحظر على اللاعب أن ينهي عقد الاحتراف من جانب واحد خلال فترة الموسم الرياضي، حيث نصت على أنه " لا يجوز إنهاء العقد من طرف واحد خلال فترة الموسم ". و عرّفت تلك اللائحة الموسم الرياضي في الفقرة التاسعة من الجزء الخاص بالتعريفات على أنه " الفترة التي تبدأ بالمباراة الأولى من الدوري المحلي للاتحاد المعني وتنتهي بالمباراة الأخيرة من ذات الدوري ". و مبرر هذا القيد هو أن إنهاء اللاعب لعقده قبل نهاية الموسم الرياضي قد يصيب النادي بضرر كبير، خاصة إذا كان اللاعب أساسياً في الفريق ولا يوجد لاعب بنفس المستوى والأداء يعوضه في تلك الفترة من الموسم (المادة 16 من لائحة الاتحاد الدولي لكرة القدم(الفيفا) لسنة 2019).

1.2 إنهاء العقد بالإرادة المنفردة للاعب المحترف دون سبب مشروع

إن إنهاء عقد الاحتراف بالإرادة المنفردة من جانب اللاعب قد يكون بسبب مشروع كما تقدم بيانه في المطلب الأول، و قد يكون دون سبب مشروع ببرره . و في هذه الحالة الأخيرة قد تتجم عن إنهاء عقد الإحتراف أضرار تصيب النادي نتيجة فقدان أحد لاعبيه، الأمر الذي ينشئ للنادي مجموعة من الحقوق و يثقل اللاعب بمجموعة من الإلتزامات، أهمها إلتزامه بتعويض النادي عما لحقه من ضرر، فضلا عن العقوبات الرياضية أو التأديبية التي يتعرض لها اللاعب. يضاف إلى ذلك إمكان معاقبة الطرف الذي يكون قد حرّض اللاعب المحترف على إنهاء العقد ، و هذا ما فصله تباعا في الفروع الثلاث التالية .

1.2.1 إلتزام اللاعب بدفع تعويض للنادي

تلزم لوائح الإتحاد الدولي لكرة القدم اللاعب إذا أنهى العقد من جانب واحد دون سبب مشروع بتعويض النادي عن الضرر الذي يصيبه جراء هذا الإنهاء كبدأ عام ، غير أن اللوائح المحلية في مختلف الدول و إن كانت تتفق جميعها حول ضرورة تعويض النادي فإنها تختلف بشأن مدى التعويض و طريقة تقديره، و مثلا على ذلك ما نصت عليه المادة 43 فقرة 1 من اللائحة السعودية للاحتراف وأوضاع اللاعبين وانتقالاتهم لسنة 2019 على أنه في حال إنهاء العقد دون سبب مشروع يتعين على الطرف المخالف في جميع الأحوال دفع تعويض يحتسب وفقاً لما نص عليه العقد. و بخلاف ذلك تطبق الأنظمة المعمول بها في المملكة وتراعى خصوصية الرياضة، وأي معايير موضوعية أخرى وفقاً لما يلي (المادة 1/43 من لائحة الاحتراف وأوضاع اللاعبين وانتقالاتهم، الصادرة عن الاتحاد السعودي لكرة القدم، بتاريخ 2019/06/24) :

1- المكافآت والحوافز المستحقة للاعب بموجب عقده الحالي و/ أو العقد الجديد، وكذا المدة المتبقية من عقده الحالي بحد أقصى قدره خمس سنوات.

2- المصروفات والرسوم التي دفعها النادي السابق خلال مدة التعاقد إذا وقعت المخالفة داخل الفترة المحمية ، و حسب اللوائح السعودية فإن الفترة المحمية هي فترة ثلاثة مواسم كاملة أو ثلاث سنوات، أيهما تأتي أولاً تبدأ بعد سريان العقد إذا تم توقيعه قبل بلوغ اللاعب المحترف 28 عاماً، وفترة موسمين كاملين، أو سنتين، أيهما تأتي أولاً تبدأ بعد سريان العقد إذا تم توقيعه بعد بلوغ اللاعب المحترف سن 28 عاماً (المادة الأولى من لائحة الاحتراف وأوضاع اللاعبين وانتقالاتهم السعودية لسنة 2019) و هو نفس التعريف تقريبا و خاصة فيما يتعلق بعنصر السن المحدد ب 28 سنة معمول به في ميثاق كرة القدم الفرنسي لموسم 2018/2019 .

و أضافت المادة 43 في فقرتها الثانية من نفس اللائحة السابقة الذكر أنه لا يجوز منح حق الحصول على التعويض لطرف ثالث و أنه إذا تقرر أن يدفع اللاعب المحترف تعويضاً فتقع مسؤولية سداده على كل من اللاعب وناديه الجديد معاً. و يجوز تحديد مبلغ التعويض في العقد أو أن يتم الاتفاق عليه بين الطرفين (المادة 2/43 من لائحة الاحتراف وأوضاع اللاعبين وانتقالاتهم، الصادرة عن الاتحاد السعودي لكرة القدم لسنة 2019) .

1.2.2 فرض عقوبات رياضية أو تأديبية على اللاعب

بالإضافة إلى التعويض الذي يلزم اللاعب المحترف بدفعه للنادي في حالة إنهاء العقد بإرادته المنفردة دون سبب مشروع، فإنه يمكن أن تفرض عقوبات رياضية على اللاعب الذي يخل بعقده أثناء الفترة المحمية، وذلك بحرمانه من المشاركة في المباريات الرسمية لمدة أربعة أشهر، وتُمدد العقوبة إلى ستة أشهر في الحالات الخطيرة، على أن يبدأ سريان هذه العقوبات فور إخطار اللاعب بالقرار بداية من الموسم الجديد. وتكون العقوبات الرياضية معلقة خلال الفترة الممتدة من تاريخ آخر مباراة رسمية بالموسم إلى تاريخ أول مباراة بالموسم الجديد.

أما إذا أقدم اللاعب المحترف على إنهاء العقد بإرادته المنفردة بعد الفترة المحمية دون سبب مشروع فلا توقع عليه عقوبات رياضية، وإنما يمكن أن توقع عليه إجراءات تأديبية إذا لم يُخطر النادي بهذا الإنهاء خلال الخمسة عشر يوماً التي تلي آخر مباراة رسمية في الموسم، كما تبدأ الفترة المحمية مرة أخرى عند تجديد العقد وعند تمديد فترة العقد السابق (الفقرة 3 من المادة 17 من لائحة الاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا) لسنة 2019).

1.2.3 حالة تحريض اللاعب على الإخلال بالعقد الذي يربطه بناديه

إلى جانب التعويض و العقوبات الرياضية التي تطال اللاعب المحترف في حال إنهاء العقد قبل انقضاء مدته دون سبب مشروع، تفرض عقوبات من طرف الاتحاد الرياضي المعني على النادي الذي يُخل بالعقد أو يُحرّض اللاعب المحترف على الإخلال بالعقد أثناء الفترة المحمية دون سبب مشروع. هذا وتضع اللوائح و النصوص القانونية قرينة مفادها أن كل ناد يتعاقد أو يسجل في صفوفه لاعبا محترفا كان قد أنهى عقده دون سبب مشروع مع ناديه السابق يفترض أنه قد حرّضه على ذلك، و تلك القرينة بسيطة يمكن للنادي أن يثبت عكسها .

و يترتب على هذه المخالفة منع النادي الجديد الذي تعاقد معه اللاعب من تسجيل لاعبين جدد، سواء كانوا محليين أو دوليين لمدة فترتي تسجيل متتاليتين، ويحرم النادي المذكور من الاستفادة من الاستثناء والتدابير المؤقتة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة السادسة من لائحة الاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا) لتسجيل اللاعبين في مرحلة مبكرة (الفقرة 4 من المادة 17 من لائحة الاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا) لسنة 2019).

و أخيراً فإن كل شخص مهما كان و بأي صفة كانت يكون خاضعا للوائح الاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا) يتعرض للعقوبة إذا تصرف بأي طريقة كانت من أجل تسهيل عملية انتقال اللاعب و كان من شأن تصرفه هذا أن يفسر على أنه تحريض للاعب المحترف على الإخلال بالعقد الذي يربطه بالنادي (المادة 5/17 من لائحة الاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا) لسنة 2019).

2. إنهاء العقد بالإرادة المنفردة من جانب النادي أو الاتحاد الرياضي

أثناء سريان عقد اللاعب المحترف قد يصدر من هذا الأخير ما يخالف الإتفاق أو ما يخالف النظام الداخلي للنادي، فيتعرض إلى عقوبات يفرضها النادي تتفاوت في شدتها، وقد تصل إلى إنهاء العقد قبل انتهاء مدته وذلك لفرض الانضباط داخل الفريق و ردع كل سلوك يمس باستقرار النادي. و قد يصدر من اللاعب المحترف ما يخالف لوائح الاحتراف الصادرة عن الاتحاد الرياضي، فيتعرض بذلك إلى عقوبات يفرضها الإتحاد من بينها إنهاء العقد. و عليه نتعرض في هذا الجزء من البحث إنهاء عقد اللاعب المحترف بالإرادة المنفردة من جانب النادي الرياضي ثم نتناول حالة إنهاء العقد من جانب الاتحاد الرياضي.

2.1 إنهاء العقد بالإرادة المنفردة من جانب النادي

إن النادي الرياضي لكرة القدم الذي ينشط في دوري المحترفين يطمح بالدرجة الأولى لتحقيق الألقاب والتنافس على المراتب الأولى، أو على الأقل تحقيق البقاء وتفادي السقوط إلى الأقسام الدنيا، لذلك تحرص النوادي الرياضية على انتداب أحسن اللاعبين وأكثرهم انضباطاً. غير أنه قد يصدر من اللاعب أثناء سريان عقد الاحتراف ما يدفع النادي إلى إنهاء عقده قبل انتهاء مدته فيكون بذلك قد أنهى العقد لسبب مشروع. لكن بعض النوادي تضطر أحيانا لإنهاء عقد اللاعب المحترف دون أن يصدر منه أي إخلال ببند العقد أو بسلوك اللاعب المنضبط ما يجعل هذا الإنهاء غير مبرر بسبب مشروع. نتناول تباعاً الحالتين و ما يترتب عليهما من آثار .

2.1.1 إنهاء العقد بالإرادة المنفردة من جانب النادي بسبب مشروع

يجوز للنادي الرياضي إنهاء عقد اللاعب المحترف بالإرادة المنفردة خلال مدة سريان العقد، مستندا في ذلك على أسباب ومبررات مشروعة طبقاً للمادة 14 من لائحة الاتحاد الدولي لكرة القدم السابقة الذكر. و فضلا عن ذلك فإن الأحكام العامة لعقد العمل الواردة في النصوص المتعلقة بعلاقات العمل قد تمنح للنادي الرياضي باعتباره رب العمل حق إنهاء العقد بالإرادة المنفردة في حالة ارتكاب العامل "اللاعب المحترف" خطأ جسيماً.

و مثالا على ذلك ما ورد بالمادة 69 من قانون العمل المصري التي تنص على أنه " لا يجوز فصل العامل إلا إذا ارتكب خطأ جسيماً"، و ما نصت عليه المادة 8-3-122.L من قانون العمل الفرنسي إذ قضت بأنه " فيما عدا اتفاق الطرفين، لا يمكن إنهاء العقد المحدد المدة قبل انتهاء مدته إلا في حالة الخطأ الجسيم أو القوة القاهرة" (الشاعر، 2016، ص 395).

إن القوة القاهرة هي ذلك الحادث الفجائي الذي لا يمكن توقعه و لا رده و يؤدي إلى استحالة تنفيذ الإلتزام استحالة مطلقة ، بشرط أن يكون مستقلا عن خطأ المتعاقد أو تقصيره، وهي إن كانت من الناحية النظرية تصلح كمبرر لإنهاء عقد المحترف في كرة القدم، غير أنه يندر أن تتحقق هذه الفرضية في هذا المجال بالذات، إذ يمكن حصر صور القوة القاهرة هنا في حالات الكوارث الطبيعية و وفاة اللاعب المحترف فقط . أما العجز و الإصابات و الأمراض فلا تصلح لاعتبارها قوة القاهرة، ذلك أن النشاط الرياضي بطبيعته مليء بمثل تلك الأحداث المتوقعة و التي ترتب في ذمة النادي مسؤولية معالجة و رعاية اللاعب المحترف لا إنهاء عقده، و إن كان ذلك يجيز للنادي مراجعة أجر اللاعب المحترف، مع مراعاة الفرق بين حالة تعرضه للإصابة نتيجة النشاط الرياضي بالنادي أو خارجه (المصاروة، و الرفاعي، 2007، ص 121).

و حتى إفلاس النادي لم يعتبره القضاء الفرنسي من قبيل القوة القاهرة ، إذ يضل الإلتزام قائما على عاتق النادي في مرحلة الإفلاس و ما بعدها على عاتق وكالة التفليسة في مواجهة اللاعب المحترف (Khady, 2007, p.21). و لكن خلافا لهذا المبدأ فإن ميثاق كرة القدم الفرنسية كان يعتبر إفلاس النادي أو إعادة هيكلته *le redressement* صورة من صور القوة القاهرة، و لكن مع ذلك يلزم النادي بدفع تعويضات للاعب المحترف لا تقل عن المرتبات المتبقية الى غاية نهاية العقد (Khady, 2007, p.22). و على هذا يبقى الخطأ الجسيم الصورة المثلى لانتهاء عقد اللاعب المحترف من جانب النادي ، على أنه حتى في حال توفر هذا السبب فإن إنهاء النادي للعقد لهذا السبب مقيد بضرورة احترام مجموعة من الإجراءات ، مما يقتضي التطرق أولا لمفهوم الخطأ الجسيم و حالاته، ثم الحديث عن الإجراءات الواجب اتباعها في تفعيل هذا السبب لانتهاء العقد من جانب النادي .

2.1.1.1 مفهوم الخطأ الجسيم

لم يرد في تشريع العمل الجزائري تعريفا للخطأ الجسيم، حيث أن القانون 11/90 المؤرخ في 1990/04/21 المتعلق بعلاقات العمل(القانون رقم 90-11 المؤرخ في 1990/04/21، المتعلق بعلاقات العمل، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 23 لسنة 1990، المعدل والمتمم بموجب القانون رقم 91-29 المؤرخ في 1991/12/21، الجريدة الرسمية عدد 68 لسنة 1991) سرد بموجب المادة 73 منه و المعدلة بموجب القانون 29/91 بعض صور السلوك الذي يصدر عن العامل وأضفى عليها صبغة الأخطاء الجسيمة دون تقديم تعريف دقيق و شامل للخطأ الجسيم، ومن ثم فلا مناص من الرجوع إلى تعريف الفقه له (بن صاري، 2010، ص 14). فقد عرّفه الفقيه الفرنسي (CAMERLYNCK) (CAMERLYNCK , et LYON-CAEN. 1965.) بأنه ذلك السلوك أو التصرف الذي يجعل التسريح أو الفصل أمراً ضرورياً، بل يجعل استمرار علاقة العمل أمراً مستحيلاً. و عرّفه في الجزائر الأستاذ أحمية سليمان بأنه ذلك التصرف الذي يقوم به العامل فيلحق أضراراً بمصالح صاحب العمل أو ممتلكاته أو هو ذلك السلوك الذي يخالف أحد التزاماته المهنية و يلحق به أضراراً بصاحب العمل أو بالعمال الآخرين، مما يجعل استمرار العامل في أداء العمل أمراً غير معقول، إما لخطورته أو لتعارضه مع النظام والاستقرار في مكان العمل (سلامي، 2013 ، ص 98) .

هذا وقد عرفت محكمة النقض الفرنسية الخطأ الجسيم في مجال علاقات العمل بأنه ذلك التصرف الذي يقصد الاضرار بالمستخدم أو المؤسسة (بخدة، 2016، ص 87).

و باعتبار الفسخ للخطأ الجسيم من الجزاءات التأديبية، فإنه يتعين على المستخدم أن يدرجه بوضوح ضمن قائمة الجزاءات التأديبية في النظام الداخلي. و على هذا فإنه في مجال عقد لاعب كرة القدم المحترف يتعين على النوادي المحترفة أن تعد النظام الداخلي لها وفقا لما تنص عليه القواعد العامة، لا سيما المادة 75 من القانون 11/90 المنظم لعلاقات العمل في الجزائر و وفقا للوائح الاتحادية الجزائرية لكرة القدم، و عليها أن تضمن تلك النظم الداخلية نصوصا واضحة تحدد جزاء الخطأ الجسيم و حالاته (تومي، 2007، ص 176). و هذا ما كانت تنص عليه المادة 36 من القانون الاساسي للاعب كرة القدم المحترف في فرنسا، إذ فرضت على النوادي الرياضية المحترفة لكرة القدم إدراج كل العقوبات و الجزاءات ضمن النظام الداخلي للنادي المحترف، و إعلام اللاعبين بها عن طريق نشرها (Carole, 1998, p.40).

و على هذا يمكن القول أن الخطأ الجسيم في مجال عقود الإحتراف الدولية في كرة القدم هو ذلك السلوك الخاطئ الذي يجعل من المتعذر على الطرفين الإستمرار في الرابطة العقدية فيما بينهما حتى نهاية المدة المتفق عليها. ومن قبيل ذلك أن يتكرر من اللاعب عدم احترامه لتعليمات المدرب أو النادي، أو خرقه المتواصل لأحكام اللائحة الداخلية للنادي أو بنود العقد رغم التنبيه عليه.

كما يعتبر من قبيل الخطأ الجسيم أيضا تغيب اللاعب المحترف دون مبرر مقبول عن التدريبات أو المباريات مرات عديدة، أو كأن يكرر المشاجرة مع زملائه في الفريق بشكل لا يحتمل، أو أن يوجد أثناء ساعات العمل في حالة سُكر أو متأثراً بما تعاطاه من مادة مخدرة، أو أن يقوم بإفشاء أسرار النادي إلى الغير، أو أن يتعمد الإضرار بممتلكات النادي، أو أن يسيئ إلى سمعة النادي إساءة بالغة في أحاديثه إلى وسائل الإعلام، أو أن يعتدي على أحد مسؤوليه أو على المدرب، أو أن يحكم عليه نهائياً بعقوبة جنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة ماسة بالشرف أو الأمانة أو الآداب العامة (عبد اللاه، 2008، ص ص 166-167). و في جميع الأحوال يمكن للنادي الرياضي المحترف إنهاء عقد اللاعب المحترف خلال مدة سريانه، إذا أدين اللاعب لسوء السلوك أو الاستمرار في التصرف الخاطئ أو خرق أنظمة النادي أو الاتحاد أو لائحة احتراف لاعبي كرة القدم أو بنود عقد الاحتراف. و في هذا الإتجاه صدر عن القضاء الفرنسي حكم شهير في قضية LACUESTA الذي قضى بالفسخ الفوري لعقد اللاعب المحترف بسبب تكرار نفس السلوك (الخروج ليلا و تناول الكحول) رغم إنذارات النادي العديدة (تومي، 2007، ص ص 177-178).

و في الأخير تجدر الإشارة إلى أن بعض النوادي المحترفة في كرة القدم أقدمت على إنهاء عقود بعض اللاعبين المحترفين من جانب واحد و قبل انتهاء مدتها بذريعة ضعف النتائج و تراجع أداء اللاعب المحترف. غير أن مثل هذا المبرر لم يقبله اللاعبون و رفضه الفقه و القضاء الذي رفض تصنيف ضعف الأداء و النتائج ضمن الاخطاء الجسيمة التي تبرر إنهاء العقد (Khady, 2007, p.29)، و اعتبر كل فسخ للعقد قبل نهاية مدته على أساس ضعف النتائج وحدها فسحا أو إنهاء دون سبب مشروع (تومي، 2007، ص 180).

2.1.1.2 إجراءات إنهاء العقد من جانب النادي

متى قرر النادي المحترف وضع حد للعقد بالإرادة المنفردة، وجب عليه إلى جانب الحصول على موافقة الاتحاد الرياضي على الإنهاء، أن يخاطر اللاعب برغبته في إنهاء العقد وذلك قبل الإنهاء بمدة مناسبة حتى يكون للاعب فرصة و متسعا من الوقت لأخذ التدبير المناسب، و حتى لا يفاجأ بشكل يلحق به الضرر. و يجوز للاعب في هذه الحالة التظلم من قرار النادي أمام مجلس إدارة الاتحاد في فترة محددة (الحقفي، 2007، ص 151) .

وفي حالة إنهاء العقد من طرف النادي المستخدم دون احترام الإجراءات أو بإجراءات خاطئة فإن ذلك يعتبر و كأنه إنهاء دون سبب مشروع من حيث ما يترتب من أثر، إذ يعتبر الإنهاء في هذه الحالة تسريحا تعسفيا يمنح للاعب الحق في الطعن أمام الجهات المختصة كالإتحاد و الرابطة الوطنية لكرة القدم (زياد، 2016، ص ص 167-177).

2.1.2 إنهاء العقد من جانب النادي دون سبب مشروع

إن إنهاء عقد اللاعب المحترف من جانب النادي دون سبب مشروع هو كل إجراء يتخذه النادي لوضع حد للعقد لا يكون مستندا على سبب أو مبرر من المبررات التي تكيف على أنها مبررات مشروع مما سبق بيانه، و في هذه الحالة يؤدي الإنهاء إلى ترتيب مجموعة من الآثار أهمها إلزام النادي بتعويض اللاعب عما أصابه من ضرر، فضلا عن إمكان تسليط عقوبات أخرى على النادي.

2.1.2.1 إلزام النادي بدفع تعويض للاعب المحترف

إذا أنهى النادي عقد اللاعب المحترف دون سبب مشروع عد ذلك فصلاً تعسفياً للاعب و ينشئ له الحق في طلب تعويض من النادي عن الأضرار التي لحقت به، و هذا تطبيقاً للقواعد العامة في عقد العمل ، ذلك أن الإنهاء غير المشروع لعقد العمل لا يعطي للعامل حق الرجوع إلى عمله إلا استثناء، لأن عقد العمل يقوم على ضرورة التوافق و العلاقة الجيدة بين العامل و المستخدم (عبد الودود، 1989، ص 355) . و يكون النادي ملزماً بدفع التعويض النقدي للاعب بعد تقديره وفقاً لحجم الضرر ما لم يكن التعويض محدد سلفاً في شرط جزائي أثناء إبرام العقد، وهذا ما أشارت إليه المادة 17 فقرة 1 من لائحة الاتحاد الدولي لكرة القدم.

ويتم تقدير التعويض طبقاً لبنود العقد المبرم بين الطرفين، فإذا لم يحدد الطرفان في العقد مقدار التعويض المستحق، يتم تقديره طبقاً لقانون البلد المعني، مع مراعاة خصوصية النشاط الرياضي و كل المعايير الموضوعية الأخرى، لاسيما المكافآت و المزايا الأخرى المستحقة للاعب بموجب العقد الذي تم إنهائه، كما تراعى في تحديد التعويض المدة المتبقية من العقد إلى غاية خمس سنوات كحد أقصى، وما إذا كان الإنهاء قد تم خلال الفترة المحمية أم خارج تلك الفترة (الفقرة 1 من المادة 17 من لائحة الاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا) لسنة 2019).

وقد قضت المادة b/1/21 من تنظيم بطولات كرة القدم الاحترافية الصادرة عن الاتحاد الجزائري لكرة القدم موسم 2019/2018 أنه لا يمكن إنهاء العقد من جانب واحد خلال الموسم، وذلك مطابقة مع لوائح الفيفا لا سيما المادة 16 من لائحة الاتحاد الدولي لكرة القدم (المادة 1/21 من تنظيم بطولات كرة القدم الصادر عن الإتحاد الجزائري لكرة القدم موسم 2019/2018).

2.1.2. توقيع عقوبات على النادي

تنص المادة 64 /4/1 من لائحة الاحتراف وأوضاع اللاعبين وانتقالاتهم السعودية على أنه يحق للجنة المختصة على مستوى الاتحاد السعودي لكرة القدم وفق صلاحياتها أن توقع عقوبات على النادي في حالة انهائه عقد اللاعب المحترف دون سبب مشروع. و حددت الفقرة الثانية من نفس المادة العقوبات التي يحق للجنة المختصة توقيعها على النادي في هذه الحالة، بحيث يمكن فرض عقوبة أو أكثر من العقوبات التالية : توجيه الإنذار الخطي و توقيع الغرامة المالية التي لا تزيد عن مليون ريال سعودي و الحرمان من تسجيل لاعبين جدد لمدة لا تزيد عن فترتي تسجيل (المادة 64 من لائحة الاحتراف و أوضاع اللاعبين وانتقالاتهم، الصادرة عن الاتحاد السعودي لكرة القدم لسنة 2019).

وفي هذا الخصوص تنص المادة 14/6 من لائحة الاحتراف المصرية على أنه " إذا أنهى نادٍ عقده مع أحد لاعبيه خلال مدة سريانه خلال الموسم أو بعد نهاية الموسم فإنه :

أ- يحصل اللاعب على مستحقاته لباقي الموسم طبقاً للدفعات المنصوص عليها بالعقد.
ب- إذا لم يخطر النادي اللاعب بإنهاء العقد خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ آخر مباراة رسمية للنادي، يستحق اللاعب ما قيمته 50% من المبالغ المنصوص عليها بالعقد حتى بداية فترة القيد الثانية إذا لم ينتقل لناد آخر و50% من الدفعة المقدمة إذا انتقل لأي ناد آخر قبل ذلك " .

ونظراً للطبيعة الخاصة للنشاط الرياضي وتميُّز هذا العقد عن غيره من عقود العمل الأخرى، فإنه يحق للاتحاد الرياضي المختص توقيع جزاءات رياضية على النادي، من بينها حرمان النادي من تسجيل لاعبين جدد لفترتي تسجيل، وذلك في حالة ما إذا أنهى النادي العقد بإرادته المنفردة دون مبررات مشروعة خلال فترة الحماية عملاً بالمادة 4/17 من لائحة الاتحاد الدولي لكرة القدم (الشاعر، 2016، ص 399).

2.2 إنهاء العقد بالإرادة المنفردة للاتحاد الرياضي

رغم أن أطراف عقد لاعب كرة القدم المحترف هما اللاعب المحترف و النادي الرياضي، إلا أن تسجيل العقد والمصادقة عليه يتمان على مستوى الاتحاد الرياضي لكرة القدم وذلك حسب معظم القوانين و التشريعات الرياضية في العالم (البراي، 2008، ص 86). كما يمارس الإتحاد الرياضي أيضا سلطة مراقبة تنفيذ بنود العقد والالتزامات المترتبة على أطرافه في إطار السلطات التنظيمية والتأديبية المخولة له حسب ما تقضي به لوائح الاحتراف الصادرة عن الاتحاد الدولي لكرة القدم. و على هذا نستعرض في هذا المطلب الحالات التي تُخول الاتحاد الرياضي لكرة القدم إنهاء عقد الاحتراف بإرادته المنفردة، و ذلك بعد بيان الأساس القانوني لممارسة الإتحاد الرياضي تلك السلطة .

2.2.1 الأساس القانوني لحق الإتحاد الرياضي في إنهاء العقد

من المسلّم به أن الاتحاد الرياضي لكرة القدم ليس طرفاً في العقد بالمعنى الضيق لأطراف العقد، غير أنه يستمد سلطة إنهاء أي عقد من صفته كمسؤول أصيل عن الجانب التنظيمي في إبرام هذه العقود وتنفيذها وإنهاءها، إذ تمنحه صفته تلك سلطة التدخل المباشر في إنهاء عقد اللاعب المحترف إذا ثبت له ارتكاب اللاعب مخالفة جسيمة تستوجب هذا الإنهاء . ولا تقتصر سلطة الاتحاد الرياضي على إنهاء العقد بالإرادة المنفردة فحسب، إنما هو يملك فضلا عن ذلك سلطة الرقابة على قرارات الإنهاء بالإرادة المنفردة التي تصدرها النوادي المحترفة، فهذه الأخيرة لا تتمتع بسلطة مطلقة في إنهاء عقود اللاعبين المحترفين، إنما ينبغي على النادي متى أراد إنهاء عقد أحد اللاعبين خلال مدة سريان العقد لأية أسباب كانت، أن يحصل على موافقة الاتحاد الرياضي لكرة القدم (الحفني، 2007، ص 150).

إن ما يميّز عقد عمل لاعب كرة القدم المحترف عن غيره من عقود العمل الأخرى، هو خضوع هذا العقد في جميع جزئياته و مراحلها، بدءاً من إعداد نموذج العقد و صياغة بنوده وكافة الجوانب المتعلقة به لسلطة الاتحاد الرياضي، فالأمر يتعلق بعقد شكلي يخضع لشكل نموذجي و يستوجب التصديق عليه من قبل هياكل الإتحاد الرياضي أو من الرابطة حسب الأحوال (تومي، 2007، ص 81). و على هذا فالإتحاد الرياضي يمارس سلطة مطلقة وواسعة في كل ما يتعلق بعقود اللاعبين المحترفين، بما له من سلطات تأديبية وتنظيمية يستمدّها من نصوص و مضامين لوائح الاتحاد الدولي لكرة القدم و كذا اللوائح و التشريعات الوطنية و القارية .

2.2.2 حالات إنهاء العقد بالإرادة المنفردة للاتحاد الرياضي

يعد فسخ و إنهاء عقود اللاعبين المحترفين في كرة القدم قبل انتهاء مدتها من أخطر السلطات المخولة للاتحاد الرياضي، و لذلك فهي مقيدة بشرط ارتكاب أحد طرفي عقد الإحتراف خطأ جسيماً. و على هذا فإن ممارسة الإتحاد الرياضي لتلك السلطة قد تكون بسبب خطأ اللاعب أو خطأ النادي، على أن يكون ذلك الخطأ قد بلغ حداً من الجسامة بحيث يبرر إنهاء العقد بالإرادة المنفردة .

وفي هذا الشأن تنص المادة 5/2 من لائحة شؤون اللاعبين المصرية على أنه "من حق اللجنة التابعة للاتحاد الرياضي توقيع الجزاءات على الأندية واللاعبين والأجهزة الإدارية ومسؤولي القيد بالفروع على النحو التالي: لفت النظر - الإنذار - الغرامة المالية - الإيقاف - فسخ العقد" (الشاعر، 2016، ص 400). كما نصت الفقرة الثانية من المادة 38 من تنظيم كرة القدم المحترفة التونسية للموسم 2016/2015 على أنه "يمكن إنهاء عقد احتراف لاعب كرة القدم من جانب واحد دون أن يترتب عليه دفع تعويض أو عقوبة رياضية في حالة شطب اللاعب من طرف الجامعة التونسية لكرة القدم أو من طرف النادي وفقاً لأحكام نظامه الداخلي" (المادة 2/38 من لائحة تنظيم كرة القدم المحترفة الصادرة عن الإتحاد التونسي لكرة القدم موسم 2015/2014).

و تقضي المادة 63 من لائحة أوضاع وانتقالات اللاعبين الصادرة عن الاتحاد السعودي لكرة القدم، على أنه "إذا صدر قرار من الاتحاد أو أي من لجانته بمنع اللاعب من مزاولة نشاطه الرياضي، وبعد اتخاذ جميع الإجراءات النظامية، يقوم النادي بإلغاء عقد اللاعب اعتباراً من تاريخ صدور القرار وإبلاغ اللجنة بما يفيد ذلك. ولا يحق للاعب المطالبة بأي مرتبات أو مستحقات مالية عن الفترة المتبقية من عقده الملغى. أما إذا صدر قرار نهائي متعلق باللجنة السعودية للرقابة على المنشطات بإيقاف اللاعب، فيحق للنادي المتعاقد مع اللاعب إلغاء عقد اللاعب فور صدور القرار النهائي دون دفع تعويضات للاعب. كما يحق للنادي مطالبة اللاعب بإعادة أي مبالغ استلمها كمقدم عقد، شريطة رفع كل ما يتعلق بالموضوع للجنة الاحتراف وأوضاع اللاعبين وانتقالاتهم بالاتحاد السعودي لكرة القدم، لأخذ الموافقة على الإجراءات التي اتخذها النادي (المادة 63 من لائحة الاحتراف و أوضاع اللاعبين وانتقالاتهم، الصادرة عن الاتحاد السعودي لسنة 2019). و نفس الحكم تقريباً تضمنته المادة 2/5/ج من لائحة الاحتراف المصرية لما نصت على أن "اللاعب المحترف يكون حراً في التعاقد مع ناد آخر إذا كان عقده قد ألغى بقرار من لجنة شؤون اللاعبين".

كما نصت المادة 2/7 من قانون الاحتراف الرياضي العراقي، أن الرياضي المحترف يكون حراً في التعاقد مع أية مؤسسة رياضية في حالة إذا كان عقده قد ألغى بقرار من لجنة الاحتراف الرياضي ولم يطعن به خلال المدة القانونية. ولجنة الاحتراف الرياضي حسب نص المادة 8/1 من نفس القانون، هي لجنة متخصصة في المجال الرياضي والإداري للعبة كرة القدم، مهمتها تنظيم عمل الرياضيين المحترفين والإشراف على عملية الاحتراف بكل جوانبه، وتكون مرتبطة بالاتحاد الرياضي لكرة القدم. ويحق للرياضي المحترف الذي ألغى عقد احترافه بقرار من لجنة الاحتراف، أن يقدم طعناً إلى لجنة الاستئناف، وهي لجنة تتكون من رئيس ونائب وخمسة أعضاء من داخل اتحاد كرة القدم العراقي أو خارجه، تنظر في طعون الرياضيين المحترفين والوسطاء والمؤسسات الرياضية على قرارات لجنة الاحتراف الرياضي والانضباط، وتكون قراراتها نهائية بالنسبة للاتحاد الرياضي (المواد 1 و 7 من قانون الاحتراف الرياضي العراقي، رقم (60) لسنة 2017، الصادر بتاريخ 2017/04/30، الجريدة الرسمية العراقية رقم 4447، المؤرخة بتاريخ 15 ماي 2017).

و عموماً يقوم الاتحاد الرياضي عادة بإنهاء عقد اللاعب إذا ثبت أن اللاعب قد ارتكب مخالفة جسيمة للائحة الاحتراف أو قانون الرياضة أو غيره من القوانين، كأن يثبت تعاطي اللاعب للمنشطات المحرمة، أو أن يرفض بدون مبرر مقبول الاستجابة لطلب الاتحاد له للانضمام للمنتخب الوطني، أو أن يتمادى في مخالفته لقوانين وعادات الدولة، أو أن يقع منه اعتداء جسيم على أحد مسؤولي الاتحاد أو الحكام. ففي مثل هذه الحالات يمكن للاتحاد الرياضي أن يوقع على اللاعب الجزاء المناسب، الذي قد يصل إلى حد شطبه من الاتحاد وإنهاء عقده (عبد اللاه، 2008، ص 169).

الخاتمة

إن الأصل في عقود اللاعبين المحترفين في رياضة كرة القدم أن تكون محمية بلوائح و نصوص قانونية تهدف إلى المحافظة على استقرار العقود المبرمة بين اللاعبين المحترفين والأندية، وذلك استناداً إلى مبدأ احترام العقد، فلا يمكن بموجب تلك النصوص إنهاء العقد إلا بانقضاء مدته أو باتفاق الطرفين و تراضيهما قبل انتهاء مدته . غير أنه قد تطرأ خلال سريان العقد أحداث تؤدي إلى إنهاء عقد لاعب كرة القدم المحترم قبل انتهاء مدته بالإرادة المنفردة لأحد طرفي عقد الاحتراف أو من طرف الاتحاد الرياضي لكرة القدم في بعض الحالات.

و بالنظر إلى خطورة ما قد يترتب على هذه الطريقة الإنفرادية في إنهاء العقود من تبعات و آثار، فإن النصوص القانونية المنظمة للعبة في شتى بلدان العالم تشترك كلها في تقييد تلك السلطة بمجموعة من القيود و الشروط الموضوعية و الشكلية و التنظيمية التي لا بد من احترامها ، كما تشترك تلك النصوص تقريبا في ما ترتبه على إنهاء عقود الإحتراف من آثار مالية و رياضية .

و في خاتمة هذا البحث يمكن حصر ما توصلنا إليه من نتائج فيما يلي :

- إن لوائح الاحتراف تُجيز للاعب المحترف إنهاء العقد بإرادته المنفردة إذا استند إلى سبب مشروع، دون أي تبعات مالية أو عقوبات رياضية. و من أمثلة الأسباب المشروعة امتناع النادي عن دفع أجرة اللاعب أو إخلال النادي بالتزامه من التزاماته الجوهرية الناشئة عن العقد أو عن لوائح الاحتراف أو القانون.

- يجوز للنادي أن ينهي عقد اللاعب بإرادته المنفردة في حالة ارتكاب اللاعب لخطأ جسيم، كالاعتداء على أحد مسؤولي النادي أو المدرب.

- في كل الأحوال تحظر لوائح الاحتراف إنهاء العقد من طرف واحد خلال فترة الموسم، كما يتعين على النادي إخطار اللاعب بقرار إنهاء العقد والحصول على موافقة الاتحاد الرياضي على ذلك.

- في حالة إنهاء عقد اللاعب المحترف من أحد الطرفين دون سبب مشروع، يلتزم الطرف الذي أنهى العقد بتعويض الطرف الآخر حسب ما ورد في العقد، مع الأخذ في الاعتبار قانون البلد المعني وما ورد في لوائح الاحتراف للاتحاد الدولي لكرة القدم.

- تُفرض عقوبات رياضية على الطرف الذي يُخل بعقده أثناء الفترة المحمية أو يُحرض على الإخلال بالعقد بين اللاعب المحترف والنادي من أجل تسهيل عملية انتقال اللاعب إلى نادٍ آخر.

- يجوز للاتحاد الرياضي لكرة القدم، إنهاء عقد اللاعب المحترف رغم أنه ليس طرفاً في العقد، وذلك بموجب ما يتمتع به من سلطات تأديبية و تنظيمية و رقابية ، وذلك في حالة المخالفة الجسيمة للوائح الاحتراف أو القوانين السارية المفعول.

التوصيات والاقتراحات

بناء على ما خلصنا إليه من خلال هذه الدراسة نقدم التوصيات والاقتراحات التالية :

- الدعوة إلى تضمين نماذج عقود لاعبي كرة القدم المحترفين الالتزامات الواقعة على الطرفين والعقوبات الناجمة عن الإخلال بها، خاصة في حالة إنهاء العقد من جانب أحد الطرفين بإرادته المنفردة.

-حث اللاعبين المحترفين و النوادي الرياضية على احترام الإجراءات القانونية المعمول بها في حالة إنهاء العقد من طرف واحد، كإخطار الطرف الآخر في المدة القانونية و تجنب الإنهاء خلال الموسم و في الفترة المحمية والحصول على موافقة الاتحاد الرياضي بذلك.

- دعوة اللاعبين المحترفين و النوادي الرياضية إلى الإستعانة بمستشارين قانونيين مختصين بشكل دائم أو على الأقل بمناسبة كل رغبة في إنهاء عقد الاحتراف بالإرادة المنفردة من جانب واحد.

- دعوة الاتحادات الرياضية لكرة القدم إلى تنظيم دورات تكوينية لفائدة مسيري النوادي الرياضية المحترفة والمدربين واللاعبين المحترفين، لشرح القوانين الرياضية التي تنظم الاحتراف في كرة القدم، وذلك لتفادي النزاعات وما قد يترتب عنها من تبعات تضر باستقرار النوادي و الدوريات و مصالح اللاعبين المحترفين .

قائمة المصادر و المراجع

أولاً : باللغة العربية

1- المؤلفات والكتب

- الكتب العامة

- (1) بلحاج، العربي. (2015). نظرية العقد في القانون المدني الجزائري : دراسة مقارنة . ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر.
- (2) فيلالي، علي. (2013). الالتزامات : النظرية العامة للعقد . الطبعة الثالثة. دار موفم للنشر. الجزائر.
- (3) سليمان، علي. علي. (1989). النظرية العامة للالتزام : مصادر الالتزام في القانون المدني الجزائري . ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر.

- الكتب المتخصصة

- (1) الحفني، عبد الحميد عثمان. (2007). عقد احتراف لاعب كرة القدم : مفهومه - طبيعته القانونية - نظامه القانوني: دراسة مقارنة بين بعض لوائح الاحتراف في بعض الدول العربية . الطبعة الأولى . المكتبة العصرية. المنصورة. مصر.
- (2) الشاعر، محمد حلمي. (2017). النظام القانوني لعقود لاعبي كرة القدم في إطار القواعد العامة وما تضمنته نصوص لوائح الاحتراف الدولية والمحلية في مصر وبعض الدول العربية والأوروبية . الطبعة الأولى. مؤسسة عالم الرياضة للنشر ودار الوفاء لدنيا الطباعة. الاسكندرية. مصر.
- (3) بن صاري، ياسين. (2010). التسريح التأديبي في تشريع العمل الجزائري . الطبعة الثالثة. دار هومة. الجزائر.
- (4) عبد اللاه، رجب كريم. (2008). عقد احتراف لاعب كرة القدم في ضوء لوائح الاحتراف الصادرة عن الاتحادات الوطنية لكرة القدم في مصر وبعض الدول الأخرى والاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا) . دار النهضة العربية. القاهرة. مصر.
- (5) عبد الودود، يحيى. (1989). شرح قانون العمل . الطبعة الثالثة. دار النهضة العربية. القاهرة. مصر. 1989.

-2 الرسائل الجامعية

- (1) تومي، صونيا امباركة. (2007). "عقد احتراف لاعب كرة القدم - تكوين و انتهاء العقد في التشريع الجزائري"، مذكرة ماجستير غير منشورة. معهد التربية البدنية و الرياضية، جامعة الجزائر، الجزائر.
- (2) زياد، علاء الدين. (2016). "عقد العمل الرياضي"، رسالة ماجستير غير منشورة. كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر.
- (3) سلامي، أمال. (2013). "عقد العمل المحدد المدة في ظل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر"، رسالة ماجستير غير منشورة. كلية الحقوق، جامعة قسنطينة 1، الجزائر.

-3 المقالات

- (1) البراوي، حسن حسين. (2008). "الطبيعة القانونية لعقد احتراف لاعب كرة القدم - دراسة في ضوء العقد النموذجي المعد من قبل الإتحاد القطري لكرة القدم". المجلة القانونية و القضائية (وزارة العدل القطرية) : السنة الثانية، عدد (2) : 79-112.
- (2) المصاروة، هيثم حامد و الرفاعي، عمار سعيد. (2017). "إلتزامات نادي كرة القدم في مواجهة اللاعبين المحترفين- دراسة تحليلية في لائحة الإحتراف و أوضاع اللاعبين و انقالاتهم في السعودية". مجلة العلوم القانونية و السياسية(جامعة الوادي- الجزائر): مجلد 08 عدد (2): 118-139.
- (3) بخدة، مهدي. (2016). "الخطأ الجسيم للعامل في القانون الجزائري". مجلة قانون العمل و التشغيل (كلية الحقوق والعلوم السياسية- جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم، الجزائر): العدد (2): 83-111.

4- النصوص التشريعية

- (1) الأمر رقم 58/75 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المعدل و المتمم المتضمن القانون المدني الجزائري، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 78 المؤرخة في 30 سبتمبر 1975.
- (2) الأمر رقم 81/76 المؤرخ في 23 أكتوبر 1976 ، المتضمن تقنين التربية البدنية و الرياضية في الجزائر، الجريدة الرسمية رقم 90 في 10 نوفمبر 1976 .
- (3) القانون رقم 90-11 المؤرخ في 1990/04/21، المتعلق بعلاقات العمل، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 23 لسنة 1990، المعدل والمتمم بموجب القانون رقم 91-29 المؤرخ في 1991/12/21، الجريدة الرسمية عدد 68 لسنة 1991.
- (4) القانون رقم 31/90 المؤرخ في 04 ديسمبر 1990 المتعلق بالجمعيات ، الجريدة الرسمية رقم 53 في 05 ديسمبر 1990 .
- (5) الأمر رقم 07/95 المؤرخ في 25 جانفي 1995 المتعلق بالتأمينات المعدل و المتمم ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 13 في 08 مارس 1995 .
- (6) الأمر 09/95 المؤرخ في 25 فيفري 1995 المتعلق بتوجيه المنظومة الوطنية للتربية البدنية و الرياضية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 17 في 29 مارس 1995 .
- (7) القانون رقم 10/04 المؤرخ في 14 أوت 2004 المتعلق بالتربية البدنية و الرياضية ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 52 في 18 أوت 2004 .
- (8) المرسوم التنفيذي رقم 405/05 المؤرخ في 17 أكتوبر 2005 المتضمن طرق تنظيم و تسيير الإتحادات الرياضية ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 70 في 19 أكتوبر 2005 .
- (9) المرسوم التنفيذي رقم 189/07 المؤرخ في 16 جوان 2007 المتضمن القانون الأساسي لرياضيي المستوى العالي ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 41 في 20 جوان 2007 .

5- لوائح الاحتراف

- (1) لائحة أوضاع اللاعبين وانتقالاتهم، الصادرة عن اللجنة التنفيذية بالاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا) في 15 ماس 2019، ودخلت حيز التنفيذ في 01 /06/2019.
- (2) لائحة الاحتراف و أوضاع اللاعبين وانتقالاتهم الصادرة عن الاتحاد السعودي لكرة القدم، بتاريخ 2019/06/10.
- (3) قانون الاحتراف الرياضي العراقي، رقم (60) لسنة 2017، الصادر بتاريخ 2017/04/30، الجريدة الرسمية العراقية رقم 4447، المؤرخة بتاريخ 15 /05/2017.
- (4) لائحة أوضاع وانتقالات اللاعبين، الصادرة عن الاتحاد القطري لكرة القدم للموسم الرياضي 2019 — 2020 .

ثانياً: باللغة الأجنبية

1- المؤلفات والكتب

- 1) Gaylor, RABU. (2010). L'organisation du sport par le contrat. Presses universitaires d'Aix-Marseille. France.
- 2) Guillaume-Henri, CAMERLYNCK. et Gérard, LYON-CAEN. (1965). Précis du droit de travail . coll. Précis – Dalloz. Paris. France.

2- الرسائل الجامعية

- 1) Carole, LEFRANC. (1997). « Le contrat à durée déterminée du footballeur professionnel ». Thèse de doctorat non publiée. Université de Rennes 1. France.
- 2) François, MANDIN. (1998). « Le droit des activités sportives salariées ». Thèse de doctorat non publiée. Université de Nantes. France..
- 3) Khady, DIENE GAYE DIONE. (2007). « Le contrat de travail du footballeur professionnel ». mémoire de fin d'étude non publiée pour l'obtention du certificat d'aptitude professionnel. Université Cheikh ANTA DIOP. Dakar. Senegal.

3- لوائح الاحتراف

- 1) Règlement des championnats de football professionnel. Publié par la Fédération Algérienne de Football , saison 2018/2019.
- 2) Réglementation du football professionnel. Publié par la Fédération tunisienne de Football, saison 2014/2015.
- 3) Charte du football professionnel. Publié par la Fédération française de Football, saison 2018/2019.